معالجة القواعد في كتب تعليم العربية لغير الناطقين بها

د. فولد يترش فيشر
معهد اللغات غير الأوربية وحضاراتها
جامعة أرلانغن ــ نورنبرغ ــ قسم اللغات الشرقية

ترجمة
إسلمو ولد سيدي أحمد
مكتب تنسيق التعريب ــ الربــاط

ترجمة لملخص معالجة القواعد في كتب تعليم اللغة العربية :

1 ــ في تدريس اللغات الأجنبية ، يجب أن نركز على الميادين الثلاثة التالية :

- القواعــد ؛
- المفــردات ؛
- تركيب الجمل .

ومن ثم معالجة الموضوع النحوي وتقديمه في إطار تدريس اللغة العربية كلغة أجنبية .

2 ــ إن الهدف من الدروس العربية لغير العرب يجب أن يكون تدريس اللغة المكتوبة من العربية الحديثة كما هي مستعملة في وسائل الإعلام (الإذاعة ، والتليفزيون ، والصحف ، والمجلات ..) ، وفي الأدب الحديث (القصة ، والأقصوصة ، والبحث ، والكتاب المتخصص ، وجانب من المسرح كذلك) .

وقد دلت أبحاث جديدة قامت بها جامعة «Erlangen - Nuremberg» (في ألمانيا) على أن العربية الحديثة المكتوبة تستعمل على ثلاثة مستويات مختلفة هي :

1) لغة التقاليد الدينية ؛
2) لغة المثقفين ؛
3) لغة الارتجال .

وتتفاوت المستويات الثلاثة تبعا لمدَى استعمال الإعراب ومدَى تأثير لغة الكلامْ . ولا يستعمل المستوَى الأول إلا في نطاق التقاليد الدينية (الوعظ مثلا) ، وهو قريب جدا من العربية الفصحَى (الكلاسيكية) ، من ناحية القواعد وتركيب الجمل ، أما المستوَى الثاني فهو لغة وسائل الإعلام المختلفة (الإذاعة ، والتليفزيون ، والجرائد ، والبحوث والدراسات .. الخ) بينما يختص المستوَى الثالث بالصيغة الكلامية للعربية الفصحَى (كالحديث الصحفي على سبيل المثال) كما يدل نوعا ما على التأثر القوي بالدارجة .

وبخصوص تدريس العربية كلغة أجنبية ، فلا مجال لغير المستوَى الثاني .

ولكن الصعوبة تكمن ، بالنسبة لهذا المستوى ، في أنه لا يوجد تعريف محدد للضوابط النحوية . فالقواعد النحوية العربية لا تفيد ، في معناها الضيق ، إلا بالنسبة للمستوى الأول (لغة التقاليد الدينية) . إن عدم وجود ضوابط واضحة ، وكون البحوث في مجال النحو العربي القديم (الكلاسيكي) والحديث لاتزال ناقصة ، كل ذلك زاد من الصعوبة في التعليم بالنسبة لغير العرب . وعندما يتعلم الطالب لغة أجنبية يريد أن يعرف : ما هو الصواب وما هو الخطأ . وبما أن القواعد الكلاسيكية ، في ميدان تركيب الجمل ، مازالت مطبقة ، فإنه يمكن الحصول على جواب دقيق (عن هذه القضايا) ، في حين أنه لا توجد حتّى الآن قواعد محددة ، فيما يتعلق بميدان النحو ، حتّى بالنسبة للقضايا الأولية البسيطة . كل ذلك كان سببا في عدم تمكننا ، حتّى الآن ، من إعطاء ضوابط محددة .

3 — إن القضية التي يكثر الجدل غالبا حولها هي :

هل يجب أن نعلّم العربية المكتوبة الحديثة في «صورة مبسطة» خالية من عناصر الإعراب الإسمية والفعلية . ونشير هنا إلى أن العربية المكتوبة ، بالنسبة للمستوى الثالث ، بصفتها لغة الإرتجال للكلمة المنطوقة ، يتم التحدث بها غالبا دون مراعاة الإعراب . إن أولئك الذين يؤيدون «الصيغة المبسطة» للعربية لا يرون في الإعراب عنصرا مهما للبنية اللغوية . إن على غير العربي أن يتعلم العربية في صيغتها الصحيحة ، ومن خلال علاقاته بالآخرين فإنه سيتعود بسهولة على «الصيغة المبسطة» للارتجال . أما إذا تعلم غير العربي «الصيغة المبسطة أولا» ، فإنه لن يتعلم أبدا العربية الصحيحة التي تخضع للإعراب .

4 — إن معالجة قواعد اللغة في إطار تعليم العربية كلغة أجنبية تنطوي على عدد من المسائل الخاصة :

— مسألة اختيار المنهج .
— مسألة الأسلوب .
— مسألة التدرّج .

لقد قام العرب بوضع نظام خاص بالقواعد بالنسبة للغتهم . وقد تمت صياغة هذا النظام من أجل العرب الراغبين في تعلم العربية الفصيحة الصحيحة ، ولكنه لا يناسب غير العرب .

إن نظام قواعد اللغة المناسب لتعليم غير العرب يجب أن يتوفر على شرطين :

أ) أن يكون هناك شبه بين هذا النظام ونظام اللغة الأم لغير العربي (مبدأ التقابل) .

ب) أن يشتمل النظام على بنية عربية مبسطة إلى حد ما . (مبدأ التكافؤ) .

وبما أن اللغات الأوروبية (الأنجليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والإيطالية ، والأسبانية ... الخ) تتشابه كلها في بنيتها ، أكثر بكثير من العربية ، فإنه باستطاعتنا إذن إحداث منهج متجانس بالنسبة لتعليم العربية لغير العرب والذين هم من أصل أوروبي . وسبق أن أنجزت أعمال كثيرة في هذا المضمار ، يمكن تطويرها .

ولو طالعنا فن التعليم اللساني الحديث لوجدناه يوصي غالبا بإدخال قواعد اللغة بصفة غير مباشرة ، بحيث يكتشف الطالب بنفسه ، وبصفة تدريجية ، القواعد اللغوية للجمل على غرار الجمل والنصوص التي تعلمها ، بدلا من أن يبدأ مباشرة بالدراسة النظرية (دراسة القواعد) .

إن هذا الأسلوب غير مناسب البتة بالنسبة لتعليم العربية وذلك لأسباب عديدة .

أن طريقة الإدخال غير المباشر للقواعد ، التي تم إجراؤها على اللغة الأنجليزية ، لا تنسحب على العربية نظراً إلى أن اللغتين تختلفان تمام الاختلاف من الناحية البنيوية . إن الطالب لا يستطيع التعرف على التراكيب المشابهة للغته الأم عندما يتعلق الأمر بإدخال الطريقة بصفة غير مباشرة ؛ فالفرق الشاسع الموجود بين بنية العربية واللغات الأوروبية يتطلب عرضا واضحا كل الوضوح للتراكيب النحوية والصرفية التي تختلف عن

نظيراتها من اللغات الأوروبية . فطبيعة الكتابة العربية (عدم وجود حركات صوتية قصيرة) تتطلب معرفة بنيتها العامة ، وحتّى يمكن تفسير كتابتها . في حين أن الطريقة غير المباشرة لا تنقل إلى الطالب إلا جانبا من القواعد تاركة إياه في حيرة فيما إذا كان قد فهم البنية اللغوية حق فهمها .

وبطبيعة الحال ، فإنه يجب أن لا يغيب عن أذهاننا ، بالنسبة لتعليم اللغة ومهما كان نوع هذا التعليم ، مدَى أهمية مبدأي التدرج فيما يتعلق بدرجة صعوبة النصوص والقواعد اللغوية موضوع البحث .

ا) التدرج من المهم والكثير الاستعمال إلى ما دونه في الأهمية والشيوع .

ب) التدرج من البسيط إلى المركب .

إن المستوَى الذي وصلت إليه البحوث في الوقت الراهن لم يزودنا بعد بالمعلومات والمراجع النحوية والمعجمية واللغوية الضرورية لإجراء بحث دقيق حول مبدأ التدرج من المهم إلى الأقل أهمية . ولعله من الأسهل أن نبدي رأينا في المبدأ الثاني للتدرج : أي مبدأ التدرج من البسيط إلى المركب ، انه من الواضح أن «الأفعال القوية ذات الثلاثة جذور» أبسط من الأفعال «ذات الجذور الضعيفة» وواضح أن «الجمع السالم» أبسط من «جمع التكسير» وواضح كذلك أن النظام القديم للصفات العددية نظام في غاية التعقيد .

وبالنسبة لعلم تدريس اللغة العربية ، فإن المعضلة تكمن في التناقض الموجود غالبا بين مبدأي التدرج : ذلك أن جمع التكسير أكثر استعمالا وأهمية من الجمع الأبسط منه (الجمع السالم) .

إننا نلاحظ في الواقع . بالنسبة للفعل . أن الأفعال «ذات الجذور الضعيفة» (على سبيل المثال : قال ، ودعا ، واشترَى ، وباع ، وأعطَى ، ورأى ، ووجد .. الخ) أكثر شيوعا واستعمالا ، على الرغم من أنها معقدة تماما من الناحية الصرفية إذا ما قورنت بـ«الأفعال القوية» .

إن هذه المشكلة التي تصعب معالجتها بطريقة فنية مناسبة . يمكن التغلب عليها بالتوسع في مَعْجَمَة المادة النحوية . ذلك أن بعض صيغ جمع التكسير يجب أن تدخل في المعاجم كمفردات لغوية فتدخل الصيغ الفعلية للأفعال المهمة ، مثل : قال ، وباع ، وأعطى ، ورأى .. الخ كـ«مفردات . لغوية معجمية» ، قبل معالجة القاعدة النظرية ، أي النظام العام للصيغة النحوية موضوع البحث . وبهذه الطريقة يمكن التخفيف من حدة صعوبة التمرن على العربية .

5 — ينتج عن هذه المبادئ المتعلقة بتعليم العربية لغير العرب . خاصة المبادئ المرتبطة بمعالجة القواعد النحوية، سلسلة متطلبات يعتبر تنفيذها شرطا أساسا في التوصل إلى تعليم ناجح للعربية كلغة أجنبية . ويتعلق الأمر بلوازم التعليم (الكتب .. الخ) وبالمدرسين على حد سواء .

ا) يجب أن تكون أجهزة التعليم مبنية على أساس بحوث لغوية إذ أننا في الواقع مازلنا بحاجة إلى القيام ببحوث كثيرة في ميدان النحو وتركيب الجمل وصناعة المعجم . وبصفة خاصة فيما يتعلق بشيوع كلمات أو جمل معينة .

ب) يجب على مدرس العربية كلغة أجنبية أن يكون على إلمام بلغة أجنبية ، كما يفضل كذلك أن تكون لديه تجربة في ميدان تدريس اللغة الأجنبية . ويتحتم على مدرس العربية كلغة أجنبية أن يتحدث بالعربية الحديثة المكتوبة ، وذلك مع مراعاة الإعراب ، وأن لا ينحط إلى المستوَى الثالث (إهمال الإعراب تأثراً بالدارجة) وأن لا يتحدث بالدارجة .